ورقة عن اثر تقييم المخاطر على الأهمية النسبية

مقدمة

تعد الأهمية النسبية Materiality بمثابة الأساس لتطبيق معايير التدقيق خصوصاً معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، أن تحديد المخاطر المقبولة في عملية المراجعة يعتبر أحد الأبعاد الرئيسية التي يعتمد عليها المدقق في تحديد نطاق ومجالات اختباراته للعمليات والحسابات التي يتم مراجعتها، وتحديد الإجراءات الإضافية التي يتعين عليه القيام بها، إذ يقوم المدقق بتقييم المخاطر لكل حساب باستخدام مستوى المادية (الأهمية النسبية) وتخمين الأخطاء.

مفهوم المادية (الأهمية النسبية) Materiality

حظي مفهوم الأهمية النسبية باهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات الدولية المهنية للمحاسبين والمدققين لترشيد خطوات أعضائها نحو اتخاذ قراراتهم وتخطيط مهماتهم وتنفيذها، ومن ثم كتابة تقاريرهم ومواجهة مسؤولياتهم القانونية والأدبية،اذ عرفت لجنة معايير التدقيق الدولية في معيار التدقيق رقم (٣٢٠) الأهمية النسبية بأنها إطار لإعداد أو عرض البيانات المالية في ضوء الشروط الآتية:-

- تعد المعلومات مادية (هامة) إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر في القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.
- حجم الضرر أو الخطأ وظروف حذفه أو انحرافه.

تعد المعلومات ذات أهمية نسبية عندما يؤثر حذفها أو تحريفها من القوائم المالية بالقرارات الاقتصادية المتخذة على أساس تلك القوائم، أي بمعنى آخر تعتبر المعلومات المالية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المالية المأخوذة من القوائم المالية،كما تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو عرضه بصورة خاطئة.

أكد معيار التدقيق الدولي رقم ٣٢٠ على ضرورة أن يأخذ المدقق بعين الاعتبار مفهوم الأهمية النسبية عند التخطيط لعملية التدقيق وعند تنفيذها وتقييم القوائم المالية ومدى عدالتها.

علاقة الأهمية النسبية بأدلة الإثبات

إن عملية جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي يمثل جوهر عملية التدقيق فقد عرف التدقيق من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية بأنه: (عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي يتعلق بنتائج الأنشطة الاقتصادية. ..الخ)،لذلك فإن قرائن وأدلة الإثبات التي يستخدمها مدقق الحسابات في مجال الأهمية النسبية لابد من أن تنقسم إلى مجموعات وفقاً لدرجة أهميتها النسبية وطبقاً للوزن النسبي لها، وهذا يعتمد على الحكم الشخصي للمدققين وخبراتهم العلمية والعملية، ويؤكد البعض عن وجود علاقة طردية بين كمية أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها عند قيام المدقق بأداء مهامه وبين الأهمية النسبية للعنصر أو الحدث المالي محل التدقيق، كما يحدد المدقق كمية أدلة وقرائن الإثبات الواجب جمعها ورأيه بخصوص عدالة التعبير عن ذلك البند من بنود التدقيق، وهو في ذلك حدد الحدود المقبولة للأخطاء والمخالفات التي قد تظهر في الحسابات الختامية المالية والقوائم محل التدقيق ،

وتتمثل مخاطر التدقيق في إبداء المدقق لرأى غير سليم عن معلومات مالية محرفة تحريفاً جوهرياً، كما هو الحال عندما يبدى رأياً بدون تحفظ عن قوائم مالية دون أن يعلم بأنها محرفة تحريفاً هاما،و أنها تمثل شك المدقق بوجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية قبل مراجعتها من جانبه ، مع احتمال عدم اكتشافه لهذه التحريفات من خلال عملية مراجعة القوائم المالية ، ويتمثل دوره إزاء هذه المخاطر في تخفيضها إلى أقل مستوى مقبول

مخاطر التدقيق Audit Risk والمادية Materiality

يمكن تعريف مخاطر التدقيق Audit Risk بأنها المخاطر التي فيها أن يعطي المدقق رأي تدقيق غير ملائم حول صحة القوائم المالية أما بالنسبة للأهمية النسبية Materiality فإنها حجم التحريف في المعلومات المالية الذي يمكن أن يؤثر في ضوء الظروف المحيطة على الحكم الشخصي لمستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون على هذه المعلومات، وقد ورد في المعيار الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية بأنه يقع على عاتق المدقق المالي الذي يقوم بعملية تدقيق معينة وفقا لمعايير التدقيق الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بان البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال او الخطأ ، وبسبب القيود المتأصلة في التدقيق فان هناك مخاطر لا يمكن تجنبها حيث ان بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها رغم انه يتم التخطيط للتدقيق وتنفيذه بالشكل الصحيح وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

ويشير المعيار الدولي رقم (315) الخاص بتحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري الى انه لابد من القيام بإجراءات تقييم المخاطر على ضوء نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية بهدف توفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية ،وقد أضاف معيار التدقيق الدولي رقم (540) إلى ما ورد في المعيار أعلاه بانه يتعين على المدقق الحصول على فهم كافي من اجل توفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطار الجوهرية في التقديرات المحاسبية.

فيما أكد المعيار الدولي رقم (610) أيضا على ضرورة حصول المدقق المالي على فهم كاف لفعاليات وأنشطة عمل المدققين الداخليين.

ان تحديد المخاطر يساعد المدقق على تصميم اختبارات التدقيق التي تركز على مسائل مهمة، حيث يستخدم المدقق نموذجا للمخاطر يساعده في التخطيط للتدقيق ويتكون هذا النموذج من أربع مكونات هي:-

- **مخاطر التدقيق :Audit Risks AR** : هي مخاطر أن يعطي المدقق رأي تدقيق غير ملائم حول صحة القوائم المالية.
- **المخاطر الكامنة او الموروثة :Inherent Risks IR** : هي احتمال وجود خطأ مادي في القوائم المالية في ظل غياب ضوابط الرقابة الداخلية.
- **مخاطر الرقابة :Control Risks CR** :هي تلك المخاطر التي تنشأ عن تعرض البيانات المالية للتحريفات المادية دون أن يتم اكتشافها أو تصحيحها بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية،و هي مخاطر تتعلق بوجود انحرافات أو بيانات مظللـة يمكن أن تحدث في حساب أو مجموعة حسابات، وتكون ذات أثر مـادي بـشكل متفرد أو جماعي.

- **مخاطر الاكتشاف : Detection Risks DR -** هي مخاطر أن لا يستطيع المدقق أن قام بتطبيق الاختبارات الأساسية Substantive Tests أن يكتشف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. كما تمثل مخاطر الاكتشاف تلك المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في البيانات والحسابات المالية على الرغم من قيام المدقق بإجراء الفحص أو التدقيق أو الرقابة تفصيلياً، على تلك البيانات أو الحسابات.

هناك عدة دراسات على اعتماد نموذج لمعادلة مخاطر التدقيق لاسيما ما أشار إليه المعيار الامريكي رقم (47) حول مفهوم مكونات مخاطر التدقيق بأنها حاصل ضرب مكوناتها على فرض استقلالية مكونات مخاطر التدقيق نشير في أدناه إلى أهم نموذج وفق المعادلة الآتية :

مخاطر التدقيق = المخاطر الكامنة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

Audit Risk = Inherent Risk x Control Risk x Detection Risk

لتطبيق المعادلة أعلاه للوصول الى التدقيق التفصيلي لإحدى فقرات الميزانية العمومية نفترض المثال التطبيقي على ذلك **من خلال الخطوات الآتية:**

1- <u>تقدير درجة المخاطر الموروثة (الكامنة) لفقرة المخزون</u>

ويتم تقدير درجة المخاطر الموروثة عن طريق تصميم جدول يبين مستوى الالتزام بالضوابط المحددة لكل حساب وإعطاء نسب تتراوح بين (25% -100%) حسب مدى الالتزام بهذه الضوابط ويمكن توضيح هذا الجدول بالشكل الآتي :-

ت	الضوابط	مستوى الالتزام			
		%100	%75	%50	%20
1-	كفاءة وفاعلية قسم المخازن في إدارة التخزين.			×	
2-	مدى كفاءة الإدارة والعاملين في المخازن.		×		
3-	وجود جرد مستمر على المخزون.	×			
4-	كفاءة عمليات التخزين.			×	
5-	مدى الالتزام بالسياسات المحاسبية(الاستلام والتجهيز)				×
6-	استخدام المستندات المخزنية والسيطرة عليها.	×			
7-	حالات الاختلاس والسرقة الحاصلة في السنوات السابقة.				×
8-	خضوع حركة الخزين لتدقيق الرقابة الداخلية.		×		
9-	تفاعل الإدارة العليا بشأن نقاط الخلل وحالات التلاعب والسرقة و مراقبة الخزين.			×	

	الإجمالي	2	2	3	2

يتم استخدام المعادلة الآتية لاحتساب نسبة المخاطر الموروثة وكما يلي:

درجة الالتزام = (مستوى الالتزام × عدد مرات الالتزام) ÷ اجمالي مستويات الالتزام

(2+3+2+2) / (2 × %25) + (3× %50) + (2× (%75) + (2 × %100) =

61,11 = 9 ÷ 5,5 =

درجة المخاطر الموروثة = 100% - درجة الالتزام

38,89 = 61,11 - %100 =

2- <u>تقييم مخاطر الرقابة</u>

يتم تحديد المخاطر الرقابية عن طريق اعتماد التقدير من (1- 10) بشكل افتراضي لقياس مدى الالتزام بالضوابط الرقابية لفقرة المخزون لكل حساب وأدناه جدول يتضمن الضوابط الرقابية لحساب المخزون لغرض تحديد درجة مخاطر الرقابة :-

ت	الضوابط	أعلى مستوى قياسي للخطر	مستوى الخطر الفعلي
1-	وجود قسم خاص للسيطرة المخزنية.	10	9
2-	فصل الذمة لكل مخزن على حدى.	10	2
3-	استخدام المستندات المخزنية عند تثبيت حركة المخزون.	10	1
4-	مسك بطاقة مخزنية لكل مادة.	10	3
5-	ضوابط عمليات الاستلام والتجهيز ووجود الصلاحيات.	10	4
6-	وجود جرد دوري على محتويات المخازن ومطابقة النتائج مع الأرصدة في بطاقات السيطرة المخزنية.	10	2
7-	إصدار تقارير دورية من قبل الإدارة المخزنية بخصوص المواد الراكدة والتالفة.	10	2
8-	تسعير كافة محتويات المخازن.	10	4
9-	فصل المواد الجديدة عن المستعملة.	10	10
10	التأمين على محتويات المخازن ضد السرقة والحريق	10	10

	مجموع النقاط	100	47

نسبة مخاطر الرقابة = (مجموع مستويات الخطر الفعلي / مجموع المستويات القياسية للخطر) ×100 %

= (47 ÷ 100) × 100 % = 47 %

3- **مخاطر الاكتشاف**

أن تحديد مخاطر الاكتشاف يساعد المدقق في تحديد نسبة التدقيق التفصيلي والتي يمكن الوصول إليها من خلال المعادلة الآتية:-

مخاطر التدقيق = المخاطر الكامنة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف

Audit Risk = Inherent Risk x Control Risk x Detection Risk

مخاطر التدقيق = 5% (هذه النسبة تم اعتمادها استنادا إلى الخبرات الشخصية للمدققين فضلا عن أن معظم الدراسات والبحوث اعتمدت هذه النسبة ، علما أنها تحقق درجة ثقة بحدود 95%)

المخاطر الكامنة (الموروثة) = 39 %

مخاطر الرقابة = 47 %

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = \frac{\text{مخاطر التدقيق}}{\text{مخاطر موروثة} \times \text{مخاطر الرقابة}}$$

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = \frac{5\%}{39\% \times 47\%}$$

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = \frac{5\%}{86\%}$$

مخاطر الاكتشاف = 58 %

نسبة التدقيق التفصيلي = 100 % - مخاطر الاكتشاف

نسبة التدقيق التفصيلي = 100 % - 58 %

نسبة التدقيق التفصيلي = 42%

وهناك معادلات أخرى في هذا المجال إلا أنها اقل استخداما من نموذج المعادلة أعلاه وكما مبينة في أدناه:-

1- RMM (Risk of Material Misstatement) = IR (Inherent Risk) x CR (Control Risk).

2- **مخاطر الاكتشاف** Detection Risk= مخاطر اختبارات التفاصيل × مخاطر الاختبارات التحليلية الأساسية

3- **مخاطر التدقيق(AR (Audit Risk)** = المخاطر الكامنة × مخاطر الرقابة Control Risk × مخاطر اختبارات التفاصيل Test of Details Risk× مخاطر اختبارات الإجراءات التحليلية الأساسية Test of Substantive Analytical Procedures Risk

4- **مخاطر الأخطاء الجوهرية** = المخاطر الكامنة **IR** × مخاطر الرقابة **CR**